دراسة أميركية تكشف عن مشاكل صناعة النفط في العراق بعد صدام وأخرى بريطانية تعتبر أن تغييرا سياسيا في بغداد هو السيناريو الأضمن للحفاظ على استقرار سوق النفط

لندن: شرمين الشيراوي واشنطن: جَف غرث: أوصت لجنة من الخبراء في الولايات المتحدة التوثق من أن العراقيين سيقومون باختيار حكومتهم وبالسيطرة على صناعة بلدهم النفطية ذات الأهمية الكبيرة، في حالة إسقاط صدام حسين من خلال الحرب.

وتضمن اقتراح هذه اللجنة المتعلق بإعادة الإعمار والمصالحة الوطنية في عراق ما بعد صدام تحذيرا حول الاعتماد على احتياطات النفط العراقية التي تحتل الموقع الثاني من حيث الحجم على المستوى العالمي، في إعادة بناء اقتصاد البلد المخرب. وفي هذا الصدد قالت أمِي مايرز جافي مستشارة الطاقة في معهد جيمس بيكر للسياسات المتعلقة بالشؤون المدنية من جامعة رايس: «النفط العراقي إغراؤه قوي لكنه يمكن أن يكون عاملا يساعد على زعزعة الوضع إذا لم يتم استخدامه بشكل صحيح».

ونبهت الدراسة التي موّلها معهد بيكر ولجنة العلاقات الخارجية إلى أن تدخلا أميركيا قويا وواسعا سيعطي انطباعا للعراقيين و«بقية العالم بأن العملية العسكرية ضد العراق تم القيام بها لأسباب إمبريالية أكثر منها لهدف نزع أسلحة الدمار الشامل عن العراق».

ويرأس لجنة البحث ديبلوماسيان أميركيان سابقان هما إدوارد دجيرجيان وفرانك ويزنر، ودعت اللجنة إلى وجود «قدر من اللاعبين الدوليين على أرض الواقع للمشاركة في عمليات الإصلاح المستقبلية وفي الجهود المتعلقة بعمليات استكشاف النفط».

حتى الآن ظلت شركات النفط الأميركية بعيدة عن ميدان العمل في العراق، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى العقوبات الاقتصادية التي تمنع عقد أي اتفاقات، بينما قامت بعض الشركات الروسية والأوروبية بعقد اتفاقات حذرة مع العراق الذي بادر في الأسبوع الماضي لإلغاء أكبر هذه العقود، وتساوي قيمته مليارات الدولارات وكانت بغداد قد أبرمته مع شركة نفط روسية.

كذلك سلطت الدراسة الصادرة عن هذه اللجنة الضوء على المآزق الاقتصادية التي ستظهر في أي عملية إعادة إعمار للعراق. وإذا كانت عوائد النفط قادرة على إعادة الحياة للاقتصاد العراقي فإن ذلك لا يمكن تحقيقه بدون

استثمارات ضخمة في مجال إعادة بناء صناعة النفط العراقية. وتقدر تكاليف إصلاح مرافق النفط المخصصة للتصدير بخمسة مليارات دولار إضافة إلى 20 مليار دولار أخرى لإعادة بناء شبكة طاقتها الكهربائية على سبيل المثال».

من ناحية اخرى افادت دراسة نشرت اول من امس في العاصمة البريطانية لندن بأن النفط العراقي يمكن ان يكون عاملا في الحرب المحتملة ضد العراق ولكنه ليس سببا لها. وكشفت الدراسة التي اعدتها فلاري مارس، المتخصصة في سياسة بترول الشرق الاوسط في المعهد الملكي للدراسات الدولية (تشاتهام هوس)، عن وجود ثلاثة سيناريوهات رئيسية للتغيير السياسي في العراق، وسيكون لكل واحد منها اثر مختلف على سوق النفط وانتاجه واسعاره واستثماره. واول سيناريو هو ما يسمى «يو ـ اس توبيا» الذي يفترض ان القوات الاميركية ستنتصر في الحرب وتطيح صدام حسين وتكفل نظاما مواليا لاميركا وذا طابع ديمقراطي. هذا السيناريو سيؤمن مواصلة الانتاج البترولي العراقي حيث من المتوقع ارتفاع انتاج البترول الى 4 ملايين برميل في سنة 5 ـ 2006 والى 6 ملايين برميل أو أكثر بعد سنة 2010. وبالطبع فان اغلبية عقود النفط ستذهب الى الشركات الاميركية. وازدياد انتاج النفط العراقي سيؤدي الى تغير في القوة في منظمة «اوبك». السيناريو الثاني هو ما يسمى بـ«صنع في العراق» وفي هذه الحالة سينظم انقلاب ضد صدام من الداخل من قبل الشعب العراقي. نتيجة لذلك، لن تكون هناك حرب وسيتم رفع العقوبات الدولية ببطء. ولكي ينتج العراق البترول بطاقته القصوى يتعين عليه ان يتغلب على الكثير من العقبات. سيؤدي هذا الى انخفاض في صادرات النفط وحيث يصل انتاجه الى 5 ملايين برميل في سنة 2010. وسيلعب العراق دورا اكبر في تقرير الجهات التي ستحصل على عقود النفط معه. السيناريو الثالث هو حدوث الاضطرابات في العراق والبلدان المحيطة به. ووفقا لهذا السيناريو فان الحكومة التي تختارها اميركا غير قادرة على اكتساب الدعم من الشعب العراقي وستتعطل السلطة المركزية وستتدخل الدول المجاورة للعراق في شؤونه الداخلية، تحت شعارات حماية الجماعات المحلية ذات العلاقة بها كايران التي ستدعي نجدة الشيعة وتركيا التي ستدعي نجدة التركمان. سيؤدي هذا السيناريو الى توقف انتاج النفط العراقي فورا وارتفاع اسعار النفط العالمي وتوقف خطط الاستثمار والتنمية في منطقة الخليج بشكل عام. وهذا سيؤثر بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي.

ان افضل حل هو السيناريو الثاني. واوضحت الدراسة ان لا احد يستطيع ان يتنبأ بما سيحدث في العراق فما يزال هناك الكثير من الشكوك. واشارت الدراسة الى مسألة بناء صناعة البترول في العراق كمثال. فالعقود الحالية مع العراق يمكن ان تتعطل، نتيجة اي تغيير سياسي في العراق. ونقلت الدراسة عن مسؤول فرنسي كبير قوله «بنينا علاقة استراتيجية مع العراق ولدينا سوق ونريد البترول ونتطلع الى ان نلعب دورا في اعادة بناء البلد. لكن اذا جاءت حكومة جديدة في بغداد ولم نكن الى جانبها، فماذا سيكون مصيرنا؟».

ونفت الدراسة العراق سيهدد موقف السعودية بالنسبة للبترول لان السعودية تستطيع ان تزيد او تقلل من انتاجها للبترول حسبما تشاء وهي لم تواجه العقوبات التي واجهها العراق. كما ان السعودية تلعب دورا كبير في

موازنة سوق البترول. وتخلص الدراسة الى ان اي تغير في العراق لن تكون له تأثيرات خطيرة للاسواق النفط العالمية الا اذا نجم عن هذا التغيير حدوث اضطرابات واعمال ارهابية. «نيويورك تايمز» ـ خاص بـ «الشرق الأوسط» 19/12/2002